

طريقنا إلى نظرية متميزة في الإقتصاد الإسلامي

دكتور أحمد النجار*

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، صاحب الشريعة ، وهاديء البشرية إلى ما فيه خير الدين والدنيا .

حضرات الأخوة ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

فأرجو أن تأذنوا لي قبل أن أطرح بين يديكم بعض أفكارى أن أحیی أولئك الرجال الذين فكروا في هذا المؤتمر ثم تابعوا إجراءاته وتنظيماته ، حتى انتقل من الأمل إلى الحقيقة ومن الفكر إلى الواقع ، ذلك أن هذا التجمع يمثل من الناحية التاريخية حدثاً جديراً بالتسجيل ، ومن الناحية المستقبلية معلماً من المعالم الأساسية ، ومن الناحية العملية خطوة هامة على طريق ينبغي أن نتمسك بإرتياده والسير فيه مرضاة لربنا وإعزازاً لديننا وتكريماً لأنفسنا .

إن الدلالة الهامة لهذا التجمع تنبثق من أنه جاء تأكيداً لإتجاه جاد ، وتعبيراً عن بعث ، وآية على أن الصحوة قد بدأت تنتقل من الانفعال إلى الفعل ، ومن المشاعر إلى العقل ، ومن القول إلى العمل .

وأود أن أقول إبتداءً أنني لا أعتقد مهما خلق بنا التفاؤل أننا سوف نخرج من مؤتمرنا هذا بنظرية شاملة عن الإقتصاد الإسلامي ، غير أننا إذا استطعنا أن نحدد من خلال إجتماعات هذا المؤتمر طريق الوصول إلى هذه الغاية ، فلا شك أننا سنكون بذلك قد حققنا إنجازاً من أعظم الإنجازات .

ولما كان ذلك هو فكري ، فإن الذي سأتشرف بأن أطرحه بين أيديكم سوف ينقسم إلى ثلاثة أجزاء : أتناول في الأول منها تشخيصاً للتحدي الذي يواجهه فكرنا

* أستاذ الإقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز ومستشار بنك فيصل الإسلامي .

الإسلامي في المجال الإقتصادي ، وكيف جاء هذا التحدي وما هي أركانه وسماته . ذلك أن الاستبصار بالداء موقف نفسي ضروري يتوقف على مداه وقوته تحديد مدى العزم ونحن نسعى إلى فكر إسلامي مستقل واضح . وأتناول في الجزء الثاني إحدى ظواهر الإقتصاد الحديث عارضاً إيّاها على التوجيهات العامة التي أوردها القرآن الكريم والسنة الشريفة ، كمثال على ما يمكن أن يحققه بالعالم يوم أن ينحى دستور السماء عن عجلة القيادة ، ولست أقصد من وراء ذلك أن أطرح معالجة منهجية لقضية من قضايا الإقتصاد المعاصر ، ولكنني أقصد إلى أن أضرب مثلاً يوقظ فينا المشاعر ويلهب بين جوانحنا الأمل والثقة في أن الطريق موجود ، وأنه مفتوح وأنه لا ينقصنا غير تخطيط العمل للوصول إلى الغاية .

وأما الجزء الثالث فسوف أقصره على تصوري لأسلوب العمل الذي أتخيله طريقاً للوصول إلى الكشف عن النظرية الإقتصادية في الإسلام وتخريجها ومنهجها وفقاً لمعطيات العلم الحديث في التحليل والتقنين .

ترى ما هو التحدي الذي يواجهه الفكر الإسلامي عامة والجانب الإقتصادي منه على وجه الخصوص ؟

لعل التحدي الأعظم الذي نواجهه هو تسليم الكثير صراحة أو ضمناً بأن المسلمين لكي يسايروا الرقي العالمي ، ويلحقوا بعجلة التقدم فإنه لا بد وأن يأخذوا بالمنهج الإجتماعي والإقتصادي الذي أقرته الأمم التي سبقتهم على هذا الطريق ، سواء في الشرق أو في الغرب . وأن تقليد هذه المدينيات هو السبيل الوحيد للخروج من مظاهر التخلف واللحاق بالأمم المتقدمة .

ولست أرى أن التحدي الأعظم يتمثل في الصراع بين الأيدولوجيات أو المذاهب ، فحركة التاريخ ودورته تؤكد أن البقاء للأصلح . وأن الإستمرار مكفول للمذهب الذي يحمل أكثر من غيره كمية من عناصر الحياة وعناصر القوة الذاتية . إنّ التحدي الحقيقي والتحدي المؤسف ، إنما هو في تقبل فكرة التقليد ، لأن مجرد القبول بفكرة التقليد ، يعني أن الرصيد الذاتي قد اهتز وأن مقومات هذا الرصيد غير موثوق فيها .

إن قبول المسلمين بتقليد غيرهم لهو بلا ريب أكبر الأخطار . إن ذلك يعني منذ البداية موقفاً مستسلماً قانطاً . يقول أحد المفكرين المسلمين : (١)

(١) محمد أسد ، الإسلام على مفترق الطرق ، دار العلم للملايين — بيروت — ١٩٥٠ .

« ما دام المسلمون مصرّين على النظر إلى المدينة الغربية على أنها القوة الوحيدة لإحياء الحضارة الإسلامية الراكدة فإنهم يدخلون الضعف على ثقتهم بأنفسهم ، ويدعمون بطريقة غير مباشرة ذلك الزعم الغربي القائل بأن الإسلام : جهد ضائع » .

ونريد أن نسأل أنفسنا : كيف استطاعت هذه الفكرة أن تزحف إلينا ؟ وكيف غدت الآن تحدياً نعتبر خطره من أكبر الأخطار ؟ بطبيعة الحال فإن الأمر لم يأت بين يوم وليلة ، ولكنه استغرق أجيالاً ، فقد لفتت الأحداث في مطلع القرن العشرين أنظار المسلمين إلى الغرب أكثر من ذي قبل ، حيث انبهرت أعينهم بألوان زاهرة وجديدة من الحياة ، وكان ذلك مواكباً لانتباه الغرب إلى حال الإمبراطورية العثمانية المنهارة ، فعملت دول الغرب على بسط نفوذها على أجزاء هذه الإمبراطورية بأشكال وصور متعددة . وفي هذه الغمرة ومن خلال تلك الثغرات شقت الآراء المعاصرة والقيم الاجتماعية الحديثة طريقها إلى عقول المسلمين وأمزجتهم وأذواقهم ، يبشر بها ويدعو لها في إغراء ينسجم مع غرائز الإنسان ، ووسائل ومخترعات ترفّه عن الناس وتوفر عليهم كثيراً من العناء . وكانت الحرب العالمية الثانية ، فتجسّمت بعدها الأوضاع التي اعقبت الحرب العالمية الأولى . ومضت المخترعات الحديثة والمغريات أشواطاً بعيدة جداً في التأثير على المسلمين . وكان يواكب كل ذلك تولد وانتشار مذاهب جديدة وآراء وقيم اجتماعية حديثة تستهوي العقول ، وتجذب الناشئة ، وتتفاعل مع الحياة ، وتعمل عملها في صبغ المجتمعات الإسلامية بأصبغة لم تألفها من قبل .

وحتى نستطيع أن نلقي على هذه النقطة نظرة أكثر شمولاً ، فإنني أرجو أن تأذنوا لي في الإستطراد بعض الشيء حتى نكون على بصيرة من النقاط المحورية التي تركز عليها وتنطلق منها هذه المذاهب والآراء .

إن السمة البارزة والغالبة على إنسان الغرب نجدها بوضوح في اتجاهه البراجماتي . إنه يميل إلى أن ينسب الأهمية العملية فقط إلى تلك الأفكار التي تقع في نطاق العلوم التجريبية ، أو تلك التي ينتظر منها على الأقل أن تؤثر في صلات الإنسان الاجتماعية بطريقة ملموسة . وبما أن قضية وجود الله لا تقع تحت هذا الوجه فإن العقل الاوروي يميل ابتداءً إلى إسقاط الله من دائرة الاعتبار العملية .

إن المدينة الغربية الحديثة لا تقر الخضوع إلا لمقتضيات اقتصادية أو اجتماعية أو قومية . إن معبودها الحقيقي ليس إلا الرفاهية . كما وأن فلسفتها الحقيقية المعاصرة إنما تجد

قوة التعبير عن نفسها عن طريق الرغبة في القوة ، والمدينة الغربية تعتقد أن التزيد من المعرفة المادية والرفاهية مرادفاً للتزقي الإنساني الروحي والمعنوي ، وهي تطبق ما وصلت اليه من حقائق في المجالات التجريبية على ما لا يمكن أن يقع تحت طائلة التجريب . وقد تبدو هذه النزعة الأساسية في المدينة الغربية متناقضة مع طريقة التفكير المسيحي بإفترض أن النصرانية هي الهيكل الروحي للمدينة الغربية ، ولكن هذا التناقض يزول عندما ندرك أن المدينة الغربية ليست في الواقع نتاج النصرانية . ذلك أن الأسس الفكرية الحقيقية في الغرب يجب أن نلتبسها في فهم الرومانين للحياة على أنها قضية منفعة خالية من أي حفيف للروح . إن المدينة الغربية حتى في رأي المنصفين من الغربيين إنما تقوم في أساسها على المدينة الرومانية الوثنية ، والغرب لم يأخذ من النصرانية — التي اعتنقها لأسباب سياسية قاهرة — سوى الطلاء الخارجي فحسب ، وهو ما يزال في واقعه وثنيًا ماديًا لا يؤمن بغير القوة ، فإذا ما أضفنا إلى ذلك ما أورده التاريخ من صراعات ومعارك ضارية قامت بين الفكر الغربي وبين الكنيسة ، وهي معارك جعلت الفكر الغربي — عندما تحرر من عبوديته الأولى للكنيسة — يوطد العزم على العداء لكل شكل من أشكال السلطان الروحي على الإنسان ومن ثانياً هذا الخوف الباطن ، ولثلاث تعود تلك القوى التي ترى السلطان الروحي مرة ثانية إلى التغلب ، أقامت أوروبا نفسها زعيماً لكل ما هو ضد الدين ، ولا يعرف الغربي ديناً إيجابياً واحداً غير التعبد للرقى المادي والإعتقاد بأن ليس في الحياة هدف سوى جعل هذه الحياة أيسر فأيسر .

وكما نجد هذا الأساس في الغرب نجده في الشرق ، فروسيا السوفيتية لا تمثل من الناحية الثقافية تطوراً مختلفاً في أساسه عما في سائر العالم الغربي ، بل على العكس من ذلك يبدو لنا أن هذه التجربة الشيوعية ليست شيئاً آخر سوى نهاية المطاف لتحقيق تلك الميول في المدينة الغربية الحديثة ، تلك التي هي بلا شك لا دينية ، ان الميل الأساسي في الرأسمالية الغربية وفي الشيوعية كليهما ، إنما هو في التخلي عن شخصية الإنسان الروحية وفضائله الخلقية للمقتضيات المادية في مجموع آلي يدعونه المجتمع ، حيث لا يكون فيه الفرد إلا رأساً في قطع أو قطعة من آلة . أما ذلك العداء الحاد بين الغرب الرأسمالي والشرق الشيوعي فهو إنما يرجع أساساً إلى اختلاف الخطى بين هاتين الحركتين المتوازيتين في جوهرهما وفي إنطلاقهما نحو هدفهما النهائي .

إن هذا الإنقسام ليس إلا انقساماً ظاهرياً لا حقيقياً ، وإنه على المصالح لا على المبادئ ، وإنه على السلع والأسواق لا على العقائد والأفكار ، فطبيعة التفكير الأوروبي

الأمريكي لا تختلف عن طبيعة التفكير الروسي كلتاهما تقوم على تحكيم الفكرة المادية في الحياة .

لعل ما تقدم يمكن أن يكفينا للوصول إلى النتيجة التي نريد أن نصل إليها وهي :
إن مثل هذا الموقف لا يمكن أن يتفق معنا ، وإن أسس المدنية الغربية الحديثة لا توافق الإسلام .

غير أنه إلى جانب هذه النتيجة ، فإن هنالك حقيقة لا نستطيع أن ننكرها ، وهي أن هذه المذاهب — وقد أفضل كلمة المذاهب على كلمة الأيدولوجيات — قد زحفت إلينا وباتت تنخر في كياناتنا من خلال أشكال متعددة ، ونريد الآن أن نعرف بعض الأشكال الهامة التي تزحف من خلالها هذه المذاهب إلينا .

إن أول هذه الأشكال يتمثل في موقف نفسي ، صنعه أمران : أحدهما الغزو الفكري المركز ، وثانيهما ضعف الثقة الناشيء من الجهل بحقيقة الإسلام . أما هذا الموقف النفسي فهو الإنهار بكل ماهو غربي والجرى وراء تقليده . وكما كان رسول الله ﷺ ملهماً نافذ البصيرة عندما كان ينهى صلوات الله عليه المسلمين عن التشبه بغيرهم من الأمم حتى في وحدات السلوك اليومية الصغيرة التي قد لا تستلفت النظر . لقد كان — صلوات الله عليه — يرى بنافذ بصيرته أن التقليد أول درجات الإعجاب ، وأن الإعجاب هو بداية الذوبان ، وأن الذوبان هو الانحلال وهو النهاية .

وأما ثاني هذه الأشكال فإنه يتمثل في موقف الأسر الفكري الذي يتعرض له من يتلقون العلوم عن الغرب ومن الغرب ، ويقعون في حصر من جراء ما تلقوه . حصر لا يملكون معه غير التسليم الخانع ، أو تبرير الواقع في أحسن الأحوال . وأرجو ألا يتبادر إلى الذهن أن هنالك مصادرة على تلقي العلم ونشده حيث كان . فالإسلام يدعو إلى العلم ويكرم العلماء ، وتلك هي دعوته التي بدأت مع أول آيات التنزيل الحكيم ﴿ اقرأ باسم ربك الذي خلق ﴾ ، ولكن الذي أريد أن أوضحه هو أن العلوم ليست في ذاتها مادية ولا روحية ولكنها يمكن أن تنقلب إلى هذا المظهر وذاك ، حسب استعدادنا العقلي الخاص . إن علوم الغرب ليست هي الضارة بالحقيقة الثقافية في الإسلام دائماً ، وإنما الضار هو روح المدنية الغربية التي يقترب المسلم بها إلى تلك العلوم .

إن الأثر الأكبر يجيء عندما تتلقى هذه العلوم أوعية خالية من رصيد عقيدي يعينها

على المقارنة والمناقشة وحمايتها من الأسر والاستسلام . وقد أحسن بعض الغيورين على الإسلام التعبير عن هذه المشكلة حين قالوا : « إن التنشئة الغربية لأحداث المسلمين ستؤدي حتماً إلى زعزعة إرادتهم في أن يقتدوا أو أن ينظروا إلى أنفسهم على أنهم هم ممثلوا الحضارة الإلهية الخاصة التي جاء بها الإسلام » . وليس ثمة من ريب في أن العقيدة الدينية آخذة في الإضمحلال بسرعة بين المتنورين الذين نشأوا على أسس غربية . وهذا بكل تأكيد لا يعني أن الإسلام قد احتفظ بوحدة كدين عملي بين الطبقات غير المثقفة ، ولكننا نجد هنا تلبية أبعد في مداها العاطفي لداعي الإسلام على الطريقة التي يدركها أصحاب هذه الطبقات ، أشد مما نجده عند المتنورين المصطبغين بالصبغة الغربية .

أما تعليل هذا التباعد ، فليس لأن العلوم الغربية التي علقوا بها قد جاءت بدليل معقول على فساد حقيقة التعاليم الدينية ، بل لأن ذلك الجوف الفكري في المدينة الغربية الحديثة يناهض الدين إلى حد من الشدة ، حتى أنه يجعل من نفسه عبثاً فادحاً على القوى الدينية الكامنة في أبناء الجيل الإسلامي الحاضر .

إن أسوأ الآثار التي ترتبت على عملية التلقي المنبر غير الواعي ، أن هذه الفئة قد باتت في مجتمعاتنا أشد غيرةً وأسهر عيناً على حماية المظاهر والأشكال الغربية في مجتمعاتنا من الغرب نفسه . وقد كانت هذه هي بالفعل النتيجة التي خطط الغرب بدهاء وخبث للوصول إليها .

ويرتبط بالمظهر السابق ما نجده من تردد واحجام عن الأخذ بالبدائل الإسلامية للأشكال والمؤسسات ذات الأصل والروح الغربية والتي توجد في مجتمعاتنا . قد تستطيع أن تصل بجهود صعبة إلى مرحلة الإقناع بسلامة وصحة وفائدة البدائل الإسلامية التي تقدمها ، ولكنك تجد برغم ذلك كل تردد وأحجام عند محاولة الإنفاق على تطبيقها .

إن كل المذاهب الغربية أو الشرقية لم تأت بمنهج للحياة متكامل كالذي جاء به الإسلام . إن الإسلام قد قدّم للبشرية منهجاً شاملاً لكل النشاطات التي يمكن أن تزخر بها الحياة . قدّمه في توسطٍ واعتدالٍ يستجيب للبشرية ، من حيث هي مادة وروح ، ومن حيث هي طين ونفخة إلهية ، وإن الهدف الأصيل الذي جاء القرآن كله لتحقيقه هو إنشاء أمة ، وتنظيم مجتمع ، على أساس من عقيدة خاصة وتصور معين وبناء جديد .

أما الظاهرة التي أريد أن أشير إليها ، فأود ابتداءً أن أختار واحدة من الظواهر التي يتوافر فيها الجانب المأساوي من ناحية ، والإستعلان الذي لا يسوق إلى خلاف من ناحية

أخرى ، والملازمة اللاصقة بالأوضاع والظروف الراهنة من ناحية ثالثة ، ومن ثم فإن الظاهرة التي سنلقي عليها نظرة طائر — لا أكثر ولا أقل — هي ظاهرة التضخم والأزمة النقدية التي تجتاح بلاد العالم . وقد لا يكون من المناسب أن نبدأ الموضوع بتعريف التضخم ذلك أنني أشرف بتوجيه الحديث إلى أساتذة لهم سبق في المضمار الإقتصادي ، ولكنني سأستعرض بإيجاز ما يرد من أسباب رئيسية لهذه الظاهرة في أي مجتمع . ويكاد الجميع يتفقون على أن الأسباب الرئيسية للتضخم في أي مجتمع لا تخرج في الغالب عن زيادة الإنفاق الرأسمالي من جانب الحكومة أو الأفراد ، الإنفاق الحكومي على الحرب والتسليح ، عدم كفاية المدخرات الاختيارية بما يتناسب مع الإستثمارات المتزايدة ، إرتفاع الأجور والمرتبات ، زيادة كمية النقود نتيجة زيادة حجم الإئتمان وإقراض الحكومة ، وزيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية .

ولعل هذه هي جملة الأسباب التي يفسر بها الإقتصاديون ظاهرة التضخم في أغلب الأحوال .

ولو أننا قمنا بعملية تحليلية وتجميعية لهذه الأسباب ، فإننا في النهاية يمكننا أن نقرر أولاً : أنها في يد كيانات ثلاث هي :

١ — الدولة .

٢ — الأفراد .

٣ — المؤسسات المالية .

وثانياً : أنها لا تخرج عن كونها عملية سلوك يصدر عن هذه الكيانات الثلاث . أما الدولة وسلوكها فلا يغيب عن أحد منا كيف أثر الفكر الإقتصادي الغربي في الدور الذي تقوم به حالياً ، والسياسات التي تمارسها الحكومات في أغلب المجتمعات متأثرة بوجه أو آخر من هذا الفكر .

لقد بدأت النظرة إلى النقود نظرة حيادية ، فالنقد رمز يعبر عن قيمة مقابلة وكان دور الدولة محصوراً بذلك في أضيق الحدود . ثم تطورت نظريات النقود حتى جاء (Knapp)^(١) بنظرية سيادة الدولة . وجاء (كينز)^(٢) بدعوته إلى تحقيق العمالة الكاملة

(١) Schmolders Cunter: *Geechichte des Vollss-Mintschopts lehre*: Rowahlit Verlay, Reinbek bei Hamburg 1966, P 65.

Keynes, J.M. *The General Theory of Employment Interest and Money*. (London, New York 1936).

عن طريق زيادة الإنفاق ، ولو تأتى ذلك بتدخل الدولة وقيامها بدور إيجابي في النشاط الاقتصادي . وصادفت هذه الآراء صدى في نفوس الحكومات فبدأت منذ ذلك الوقت تمارس سياسات تؤدي جميعها بدون استثناء إلى تضخم ، أو على الأقل تفقد الحصانة ضد التأثير بالتضخم . وتؤكد لنا الشواهد التاريخية أن السبب الرئيسي لكل أزمات التضخم الكبيرة في الماضي ، ترجع إلى إساءة تصرفات الدولة ، وهنا نقفز قفزة سريعة لنسأل :

ترى هل يمكن القول بأن تصرف معظم الحكومات يمكن أن يكون تصرفاً إسلامياً إذا عرضناه على ما جاء بمصادر التشريع الإسلامي من توجيهات في المجال الاقتصادي ؟ وإذا اتبعنا هذا السؤال بالإشارة إلى الأسلوب الذي تنتهجه معظم الحكومات من الاقتراض من بنوكها المركزية بالفائدة ، فإنه يصعب علينا أن تكون إجابتنا على السؤال المطروح بالإيجاب . فإذا انتقلنا إلى الأفراد فسوف نجدهم تمشياً مع إحدى القواعد الاجتماعية الثابتة ، يتأثرون بسلوك الحكومات ومؤسساتها الرسمية .

وحتى عندما لا تطمئن الحكومات والمؤسسات المالية الرسمية إلى التأثير التلقائي من جانب الأفراد ، فتتجه عمداً إلى التأثير المقصود ، وتتدخل لتغيير سلوك الأفراد الذي يؤدي إلى التضخم ، فإنها تشتت برامج الوسائل إلى التغيير من فكر مادي وافد . ولذلك فإننا نرى أن أهم ما تعتمد عليه من وسائل إلى ذلك التغيير يتركز على سعر الفائدة . وبذلك فإنها تعتمد أساساً على الجوانب المادية من الحوافز . سواء كان ذلك بالنسبة للحد من إنفاق الأفراد وزيادة مدخراتهم ، أو حث المنتجين على الإقدام على الإستثمار . ولا يسجل التاريخ غير حالات نادرة اتجهت فيها الحكومات أو الزعامات إلى الإستعانة بقيم أو مبادئ لتغيير سلوك الأفراد . ومن هذه الحالات النادرة ما فعله ونستون تشرشل من استثارة الشعور الوطني لدى الشعب البريطاني إبّان الحرب العالمية الثانية ، وما فعله غاندي باستثارة النزعة الوطنية لدى المواطنين للإدخار . والأمر الذي يستحق التعليق أن نتائج استخدام مبادئ أو قيم وضعية كانت كبيرة وهامة ، فكيف يكون الأمر لو استعين في تغيير السلوك بقيم ومبادئ روحية حيث يستشعر الأفراد عندئذ أنهم يلتزمون بتكليف يتلمسون به إلى الله . الزلفى والتعبد؟؟

ولا يفوتنا ونحن نتحدث عن الأفراد أن نشير إلى الآراء الحديثة في النقود ، والتي تربط بين قيمة النقود والعامل النفسي ، فهم يقولون أن من العوامل الرئيسية لفقدان النقود

لقيمته الموقف النفسي للأفراد تجاه قيمة النقود في الحاضر والمستقبل ، وهكذا يشكل الموقف النفسي تجاه النقود وعدم التوازن بين الميل للإدخار والميل للإستثمار ظاهرة عادية بالنسبة لانخفاض قيمة النقود .

ومحصلة ذلك كله أن الأفراد بسلوك معين يسهمون في التضخم ، ويأتي إسهامهم نتيجة سلوك إضطراري تسوقهم إليه تصرفات الحكومات والمؤسسات .

وفي مجال الحديث عن سلوك الأفراد ، يهمن أن نشير إلى مظهر آخر ، يتمثل في أننا نلاحظ أن الحريصين من الأفراد على الإلتزام بالتوجيهات الإسلامية يجدون أنفسهم رغماً عن إراداتهم مربوطين بعجلة مؤسسات غير ملتزمة بهذه التوجيهات . فالملتزم الحريص مثلاً يعي تماماً حرمة الإكتناز أو التقدير ، وما ورد فيها من نهي ووعيد ، ويعي المصلحة الإقتصادية المترتبة على عدم حبس ما بيده من نقد أو من ذهب أو من فضة عن التداول ، ولكن يعي في نفس الوقت ذلك التحريم المشدد في أخذ الربا ، وقد نهى الله عنه ، ومن هنا يقف ذلك الموقف المحير بين محظورين : الإكتناز من جهة والربا من جهة أخرى ، وكل المؤسسات المالية من حوله تقوم على الربا ، فيضطر في النهاية — خروجاً من هذا المأزق — إلى الإسراف في الإنفاق الإستهلاكي ، لا لأنه هو المخرج المطلوب ، ولكن لأنه المخرج الممكن في ضوء مقارنة درجات الحظر والإباحة . وينسحب هذا الموقف على سلوك التاجر والمنتج .. الخ .

لا شك أن هناك وسائل لتغيير سلوك الأفراد ، بحيث تحد من الآثار السيئة للسلوك غير الإسلامي للحكومة والمؤسسات المالية ، غير أننا سنعرض لهذه الوسائل في غير هذا المقام .

نأتي بعد ذلك إلى المؤسسات المالية :

تقع البنوك والمؤسسات المالية في وسط أو مركز التيار النقدي ، فهذا التيار يندفع بمعدلات سريعة متفاوتة وبأحجام معينة إلى البنوك لينساب بعد ذلك منها بمعدل وحجم أقل أو أكثر . ومن هنا يعتبر البنك أو المؤسسة المالية حلقة أساسية في سلسلة الدائرة النقدية في المجتمع . ومن هنا أيضاً من هذا الموقع الإستراتيجي في — دورة التيار النقدي — يتسنى للمؤسسات المالية تأثيرها المتشابك المتأثر والمؤثر على الدولة وعلى الأفراد . هذه المؤسسات المالية تعتمد من ناحية في مواردها المالية أساساً على ودائع الأفراد بأنواعها التي تتدفق إليها ، وتعمل هي من جانبها على استمرار هذا التدفق ، ملوحة تارة بالحوافز

والدافع المادي ، وتارة بحجة الأمان وتيسير المعاملات . وتعتمد في بقائها ونموها على حاجة الأفراد المنتجين لتمويل نشاطهم وما يصاحب هذه الحاجة من تقبل شروط الاستدانة التي تفرضها هذه المؤسسات ، كما تعتمد كذلك على حاجة المأزومين الذين تواجههم ظروف صعبة طارئة . وهي في كل الحالات تزداد أرباحها وتتضخم ثرواتها ، ومن ثم تتزايد قوتها ويتعمق نفوذها .

إنه لما يلفت النظر أن ترتفع نسبة المدينين في مجتمع كأمريكا الى ما يقرب المائة في المائة ، بالرغم من ارتفاع مستوى المعيشة . وما ذلك إلا نتيجة تخطط لها البنوك والمؤسسات المالية وتبلغها بتأثيرها الدعائي الضخم الذي يركز على الدعوة إلى الشراء بالتقسيط ، ويغري به ويزين له ، فيقع في حبال هذه الدعايات الغالبية العظمى من المجتمع ، ليعيشوا بعد ذلك أسارى ينهشهم التوتر ، ويفتك بهم القلق ، ويتحركون في دائرة مفرغة من الهم الذي لا يجدون دفاعاً نفسياً إزاءه ، غير الجري المسعور بغير هوادة وراء المادة والكسب ، والتماس النسيان بالاستغراق في المتع والشراب .

إن الحديث في هذا المجال طويل طويل . والنقاش فيه ممتد ومتشعب ، وكل ما أريد أن أستخلصه من كل ما تقدم أن أستلفت النظر إلى النقطة الأم في هذه الدوامة الجهنمية وهي سعر الفائدة ، إنه هو العنصر المحرك الذي يدفع المؤسسات والحكومات والأفراد إلى سلوك يقود حتماً إلى التضخم .

ترى هل نجد في الإسلام مخرجاً وبديلاً عن ذلك العنصر؟ إنني أقول نعم وهذا البديل هو تنفيذ مبدأ المشاركة .

إن قيمة أعمال مبدأ المشاركة قد يتضح لنا إذا ما تبينا أن العلاقة بين التعامل بسعر الفائدة والتعامل بمبدأ المشاركة تشبه إلى حد كبير العلاقة بين الوهم والحقيقة ، أو بين الخيال والواقع . فالمؤسسة المالية التي تقرض بالفائدة ليس ضرورياً أن يُقابل الائتمان الذي تمنحه سلعاً منظورة أو خدمات مرئية ، كما وأن المعالجة المحاسبية لهذا الأمر تتم قيوداً على ورق . بينما الأمر خلاف ذلك عندما تسير بمبدأ المشاركة . فالمؤسسة تمويل ليشترى طالب التمويل ما يلزمه لتمويل مشروعه ، وينفق إنفاقاً حقيقياً لتشغيل مشروعه ، وهو يقدم جهده ، والمؤسسة تقدم خبرتها وإمكاناتها في صورة يمثل فيها التعاون ضرورة للطرفين ، حيث المصلحة مشتركة ، وحيث النتيجة مؤثرة على الطرف الأول يمثل ما هي مؤثرة على الطرف الثاني .

وقد سبق وأن كتبت كثيراً في أفضلية مبدأ المشاركة ، وأستأذنكم في هذا المقام أن أجمل بعض دواعي تفضيل هذا المبدأ والتي يمكن تلخيص أهمها في :

١ — مشاركة مؤسسة التمويل للمقترضين في نشاطهم الإنتاجي ، مدعاة لأن تجند المؤسسة خبرتها الفنية في البحث عن أفضل مجالات الإستثمار ، والبحث عن أرشد الأساليب ، وبذلك يتعاون رأس المال وخبرة العمل في التنمية الإقتصادية . ويتفق هذا تماماً مع التوجيهات الإسلامية من حيث الحفاظ على رأس مال المجتمع ، وحسن استخدامه فؤسسة التمويل إذ تشارك بخبرتها وعلمها تحفظ ثروة المجتمع من التعرض لأي تبديد ، نتيجة عدم توافر الخبرة لدى مقترض لا تتوافر لديه المتطلبات العلمية ، والإمكانات الفنية ، التي تحميه في ممارسة عمله . كما وأن مشاركة مؤسسة التمويل بخبرتها أيضاً فيها رعاية وحماية للمقترض من مخاطر كان من الممكن أن يقع فيها لولا مشاركة المؤسسة له .

وفي هذا الأسلوب الإسلامي ضمان لنجاح المشروعات المقترض من أجلها من ناحية ، وأداء لحق واجب للمجتمع الإسلامي من ناحية أخرى ، ومزاوجة بين العلم والجهد من ناحية ثالثة .

٢ — صاحب المال الذي يودع ماله في مؤسسة مالية توظف أموالها على أساس المشاركة ، سوف يحصل على الربح العادل الذي يتكافأ مع الدور الفعلي الذي أداه ماله في التنمية الإقتصادية ، وفي ذلك تشجيع للمسلمين على إيداع أموالهم لدى هذه المؤسسات ، ومداومة استثمارها بواسطتها ، وفيه كذلك ربط بين أصحاب المال المسلمين وبين عملية تكوين رأس المال (الإضافات الرأسمالية أو القيمة المضافة) ، كركن أساسي في تدعيم إقتصاديات المجتمع الإسلامي ، ومدعاة إلى إقبال المسلمين على مداومة إستثمار ما لديهم من أموال ، بدلاً من الإكتناز الذي تتحول به الأموال إلى رأس مال آسن ، يحرم معه إقتصاد العالم الإسلامي من هذه الأموال ، وفي ذلك تطبيق للتوجيهات الإسلامية .

٣ — في تطبيق مبدأ المشاركة تحرير للفرد من نزعة السلبية التي يتسم بها المودع الذي يودع ماله إنتظاراً للفائدة . ومن الأمور التي تسلفت النظر أن الذين ابتدعوا الفائدة ، واجتهدوا في تأكيد سريانها في معاملات الدول الإسلامية ، لم يكونوا عابثين أو غافلين وهم يفعلون ذلك ، ولكنهم كانوا يريدون بقصد وعن عمد استئلال جانب

الإيجابية تدريجياً من نفوس المسلمين ، فاتخذوا الفائدة سلاحاً يعينهم على ذلك ، مستفيدين من نزعة النفس الإنسانية إلى حب الراحة ، وكذلك استهدفوا أيضاً أن يهدموا ركناً من أركان الدين بوضع الأساليب التي تعوق المسلمين عن أداء الزكاة . ذلك أن الذي يقبل أن يستقضي فائدة وهي محرمة ، سوف لا يقدم على أداء الزكاة المفروضة . إذ كيف يتسنى له أن يخرج الزكاة (وهي تطهير) من مصدر تكتنفه الشبهة إن لم يكن التحريم ؟ كما وأن حرصه على ماله (وأحضرت الأنفس الشح ..) ، سوف يجعله متردداً في إخراج الزكاة من رأس المال حتى لا تأكله الصدقة .

٤ — عدم اعتماد مؤسسة التمويل على الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة ، مدعاة لتنشيط عمليات التنمية في المجتمع ، إذ ليس أمام المؤسسة — وهي تعمل بالمشاركة — غير تجنيد كل طاقاتها وإمكاناتها الفنية في استخدام الأموال التي لديها في مشروعات .

٥ — يكفل نظام المشاركة النهوض باقتصاديات المجتمعات الإسلامية ، وذلك لأن مؤسسات التمويل حين تعمل بالمشاركة سوف لا تنظر إلى الفائدة على أنها المؤشر الأساسي لتحديد الكفاية الحدية لرأس المال ولتوجيه الإستثمارات دائماً . وإنما سوف يكون مؤشرها الأساسي هو الربح الحلال بجانب الاعتبارات الاجتماعية الأخرى المرتبطة ارتباطاً وثيقاً به وبالإقتصاد ، مثل العمالة واحتياجات المجتمع ورفاهيته .

٦ — في التزام مؤسسات التمويل بمبدأ المشاركة تمكين لها من القدرة على التكيف والتلاؤم المستمر مع التغيرات الهيكلية للإقتصاد بطريقة عضوية ، كما يصبح كل من المؤسسة والمقرض قادرين على مواجهة الأزمات بصلافة ، قادرين كذلك على عدم التأثر بها .

٧ — في المشاركة عدالة في توزيع العائد بما يسهم في عدم تراكم الثروة تراكماً مخلاً . كما يحول دون إهدار الطاقات البشرية الإنتاجية من ناحية أخرى .

فإذا أضفنا إلى كل ما تقدم الحرص على تغليب المصلحة العامة عند المشاركة ، وهو أمر غير وارد في حساب المؤسسة المالية التي تقرض بالربا ، إستطعنا أن ندرك حكمة التشريع عندما شن على الربا حرباً لا هوادة فيها وحذر من مغبته ، وأذن المتعاملين به بحرب من الله ورسوله .

وهنا نعود إلى الحديث الذي أوردناه في صدر هذا البحث ، لنقول أن الدعوى بأن هذا الشكل أو ذاك يمثل ضرورة لا محيص عنها في تسيير عجلة الحياة الاقتصادية ، إنما تأتي من أننا قد رُوضنا لتحرك في دائرة الفكر الذي فرضه علينا النفوذ التغريبي الخطير ، وذلك بعينه هو الذي يفتح لنا الطريق لنطرح أمام مؤتمرهم الموقر خطة عمل للمناقشة كوسيلة من وسائل الاتفاق على ما ينبغي أن نضطلع به ، وأن نقوم بإنجازه ، مستشعرين مسئولية الحساب أمام الله والأمة الإسلامية .

وأريد أن أقدم لمقترحاتي حول خطة العمل بعدد من الحقائق التي نقف أزاءها والتي يتحتم علينا أن نواجه بعضها وأن نضع البعض الآخر منها في إعتبارنا ، وتتلخص أهم هذه الحقائق فيما يلي :

* أن الغرب والشرق يطرح علينا نظريات وأفكاراً وفروضاً ، ونحن نحاول في إطار من الأسر الفكري أن نؤمن بهذه النظريات والفروض ، وكأنها علمٌ مقرر أو حقائق ثابتة .

* أن أموراً كثيرة قد جرى طرحها وفهمها من خلال مقاييس الغرب ، وللغرب مقاييسه ولنا مقاييسنا المختلفة .

* أن التاريخ لأي أمة هو وحدة كاملة متصلة الحلقات ، وكذلك يمثل تاريخ فكرها وحدة لها ذاتيتها وكيانها ومزاجها النفسي والاجتماعي .

* أن من أبرز قواعد المقاييس التي ينبغي بل يتحتم أن نأخذ بها : الترابط والتكامل بين القيم كوحدة تنتمي إلى أصل واحد ، وأن الإنسان المسلم يعيش في دائرتين متصلتين ، دائرة معنوية ودائرة مادية . وأنه كإنسان يؤمن برسالة لا بد وأن يمثل تعانق الروح والمادة والقلب والعقل . فرسالة الإسلام ليست روحية صرفة أو مادية صرفة ، وإنما هي رسالة إنسانية في المقام الأول .

* أن القيم الأخلاقية في الإسلام ثابتة ثبوت الإنسان نفسه ، وليست خاضعة للتطور المطلق الذي ينادي به المفكر الغربي .

* أن الإسلام لا يعادي جديداً إلا إذا كان ضللاً ، ولا يصد عن تطور إلا إذا كان إنحداراً ، وأن مزية الإسلام بين المذاهب والأديان أنه لا يقف في طريق رأيٍ صالح ، ولا يحول بينه وبين التجارب ؛ تنبذ منه مالا سبيل إلى قبوله وتبقى منه ما هو صالح للبقاء .

* إنه ما من تحریم قط ورد في الإسلام إلا وهو مشفوع بحدود تقیم الفاصل بينه وبين الكسب الحلال .

* أن الإسلام لا يمنع قط معاملة بين الناس تنفعهم وتخلو من الضرر بهم والغبن على فريق منهم ، وأساس التحريم كله في الإسلام أن يكون في العمل المحرم ضرراً أو إجحاف أو حطة في العقل والخلق .

* أن أصحاب المذاهب الإقتصادية المعاصرة يطرحون قضية خاطئة حين يظنون أنهم قد أحاطوا بحكمة التشريع عامة في جميع العصور ، لأنهم يقيمون ظنهم على أساس من فترات الزمن يمكن أن تستوعب هذه الحكمة وتفرغ منها ، على نحو لا يقبل المراجعة والتعديل . بينما نرى أن قواعد الحضارة التي يتعللون بها تتطلب اليوم من نظم الإقتصاد ما لم تكن تتطلبه قبل خمسين عاماً ، وسوف تتطلب بعد خمسين عاماً ما لم تتطلبه اليوم .

* إن الدين يتسع لأحداث الزمن فلا يتصدى لها في مجراها ، ولا يمنعها أن تذهب إلى مداها وأن تضطرب إضطرابها لمستقر لها تمحصه الأيام . ﴿فأما الزبد فيذهب جفاءً وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض﴾ (سورة الرعد) .

ولما كان للإسلام — وهو طريق حياتنا — نظريته الإجتماعية ، ونظريته السياسية ، وقيمه التي تشكل في مجموعها كلاً متكاملاً ، فإنه لا بد وأن تكون له كذلك نظريته الإقتصادية .

ولما كانت الأمة الإسلامية أو المجتمعات الإسلامية تجد نفسها اليوم وسط مجتمعات دولية بنظريات متعددة تبدو راسخة القدم ، ونظراً لأن الإقتصاد يمثل بعداً من الأبعاد الهامة ، إلى حد أن بعض المجتمعات تعتبره القوة الدينامية في تحريك المجتمع ، فقد آن الأوان لكي نعمل على اكتشاف النظرية الإقتصادية في الإسلام وتخريجها ومنهجتها وفقاً لمعطيات العلم الحديث في التحليل والتقنين . ولو أننا اتفقنا على هذه المقدمة فإن جوهر القضية التي ينبغي طرحها هو كيف يمكننا أن نصل إلى هذه الغاية ؟

إن مؤتمراً هذا هو بداية ولا شك . وهو بداية قيمة ، ولكنني لست أحسب أن اجتماعنا لمدة أيام نناقش فيها رأياً أو عدة آراء ، طريقة كافية أو مدة مناسبة لنصل إلى الغاية التي نرجوها .

والاقترح الذي أدعو حضراتكم إلى التفكير فيه والتوصية به يتمثل في أن يقرر المؤتمر

تكوين أمانة تتفرع عنه ، تكون بمثابة لجنة خبراء مصغرة من الذين مارسوا الكتابة في موضوعات الإقتصاد الإسلامي أو تدريسه بالجامعات ، لكي تقوم هذه اللجنة بتحديد المفاهيم التي يمكن الإنطلاق منها ، ولتحديد عناصر المنهج الإسلامي في الإقتصاد تحديداً علمياً ، وتقوم في نفس الوقت بتوزيع أدوار البحث والعمل في إنجاز هذه العناصر على القادرين على ذلك ، ثم تتم الدعوة بعد ذلك إلى ملتقى عام يناقش فيه الإنتاج بعد إعداده ، وقد يحتاج ذلك جهداً ووقتاً وتكلفة ، ولكن ذلك لا ينبغي أن يفت في عضدنا أو يصرفنا عن أن نقوم بذلك الواجب الذي يرتقي الى مرتبة التكليف المحتم .

هذا من الناحية النظرية ، وأما من الناحية العملية ، وهي التي تمثل جانب المشاهدات التي دعمت النظريات الأجنبية وساندتها ، وأضفت عليها الصبغة التجريبية التي يعدونها إحدى قواعد العلم الحديث ، فإنني أدعو حضراتكم إلى التفكير في التوصية بمناشدة الدول الإسلامية بعمل نماذج محلية لمؤسسات مالية إسلامية ، تلتزم في نظمها وطريقة عملها بأصول التشريع الإسلامي لتكون هذه النماذج نماذج التجريب لما يتفق عليه من نظريات أو بدائل إسلامية ، ولتكون كذلك دعامات للبنك الإسلامي الدولي الذي وقعت إتفاقية إنشائه في أغسطس ١٩٧٤ م - ١٣٩٤ هـ - وأختيرت المملكة العربية السعودية مقراً رئيسياً له .

ومن حسن الحظ أن النماذج التي أدعو إلى التوصية لها قد حققت نجاحات أكيدة في عدد من الأقطار الإسلامية ، مثل بنك دبي الإسلامي وبنك ناصر الإجتماعي وبنوك الادخار المحلية .

وأرجو في ختام هذا الحديث ألا أكون قد أطلت عليكم ، وفقني الله وإياكم إلى ما فيه خير الإسلام والمسلمين .

